

مبادرة لمواجهة ندرة المياه في المغرب العربي إنشاء قطب امتياز مغاربي لإعادة استخدام المياه غير التقليدية

وأعلن اتحاد المغرب العربي مع منظمة الفاو مبادرة لمواجهة ندرة المياه في منطقة المغرب العربي، حيث تستهدف الخطوة تطوير طرق وآليات توفير المياه بعيدا عن التقليدية بما يسمح بتحقيق الأمن المائي في منطقة تشتد فيها تحديات المناخ ونقص المياه.

في مجال المياه غير التقليدية تحت إدارة اتحاد المغرب العربي. كما تسمح المبادرة بإنشاء قطب امتياز مغاربي لإعادة استخدام المياه غير التقليدية، انطلاقا من ربط المواقع النموذجية بامتياز عبر المغرب العربي. وسيتم إنشاء أرضية تعاون مغاربي لتتضمن التجارب المحققة خلال العقود الأخيرة بهدف تعزيز التبادلات والممارسات الجيدة وتبادل المعارف ونتائج البحوث، حيث ستشكل الية لقطب الامتياز المغاربي للمياه غير التقليدية. وخلال الاجتماع دعا الأمين العام لاتحاد المغرب العربي الطيب البكوش إلى "الإطلاع أكثر على التجارب الناجحة ودراسة التوجهات الإستراتيجية التي تم تقديمها من أجل تقييم إمكانيات المياه غير التقليدية بالنسبة للزراعة".

كما أعرب عن "ثقتهم" بخصوص أفاق تعزيز التعاون بين البلدان لتحديد "التوجهات والمخططات الاستراتيجية للمياه غير التقليدية".

ومن جهته، أشار منسق منظمة الفاو لشمال أفريقيا فيليب أنكرز إلى "الاهتمام الكبير الذي توليه منظمة الفاو لندرة المياه، بحيث اتخذت مجموعة واسعة من المبادرات والأنشطة لتعزيز القدرات على اعتماد آليات لمحاربة ندرة المياه ومن بينها المبادرة الإقليمية حول ندرة المياه التي انطلقت سنة 2013". وحسب بيان مكتب "الفاو"، فإن مشروع "إطلاق إمكانيات المياه المستعملة المعالجة ومياه الصرف من أجل التنمية الزراعية في بلدان المغرب العربي" أسفر عن الحوار المغاربي الذي انعقد الأثنين.

الجزائر - أطلق اتحاد المغرب العربي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، مبادرة لمواجهة نقص المياه التي ستعمل على إنشاء قطب امتياز مغاربي لإعادة استخدام المياه غير التقليدية انطلاقا من تطوير وربط المواقع النموذجية بامتياز عبر منطقة اتحاد المغرب العربي.

وجاءت هذه الخطوة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمياه، مبادرة مغاربية للمياه غير التقليدية بهدف مواجهة ندرة المياه في منطقة المغرب العربي.



الطيب البكوش
نؤول على تعزيز التعاون
لتحديد التوجهات
الاستراتيجية للمياه

وتم إطلاق هذه المبادرة في إطار الحوار السياسي المغاربي رفيع المستوى، الذي نظم من طرف اتحاد المغرب العربي بالتعاون مع مكتب منظمة الفاو لشمال أفريقيا، حيث استعرض هذا اللقاء التصورات والتوجهات الاستراتيجية والمقاربات المعتمدة من أجل استغلال هذه الموارد المائية غير التقليدية.

وصادق المشاركون على بيان وزاري مشترك للتعاون يؤكد انخراط الدول في المبادرة المغربية للمياه غير التقليدية وستسمح هذه المبادرة، التي تم اقتراحها من طرف منظمة الفاو واتحاد المغرب العربي، بتعزيز التعاون المغاربي من خلال تنصيب لجنة تقنية دائمة مختصة

وتم في إطار هذا المشروع إجراء تحليلات تشخيصية وعمليات تقييم للوضع في هذا القطاع في الدول الخمس، وتم ضمان الحوارات السياسية الوطنية في كل بلد وكذلك دراسات تحليل التكلفة-العائدات لصياغة خطة الإستثمار. وذكر مكتب شمال أفريقيا للمنظمة في هذا الإطار أن ندرة المياه متوطنة في منطقة المغرب العربي، التي تضم واحدة من أقل احتياطيات موارد المياه العذبة في العالم، مشيرا إلى أن "توفر المياه انخفض بمقدار ثلثين خلال الأربعين سنة الماضية". وخلص البيان إلى أن هذا الوضع، الذي تفاقم بسبب تغيرات المناخ والاحتياجات المتزايدة، يجبر الحكومات على البحث عن موارد مائية غير تقليدية إضافية لتلبية الطلب المتزايد، لاسيما من القطاع الزراعي، وخاصة خلال الجفاف. وكان تقرير سابق صادر عن معهد الموارد العالمية "ورلد ريسورسز" في 2019 قد صنّف تونس من أكثر الدول المهتدة بجفاف حاد بسبب ندرة المياه وارتفاع درجة الحرارة إضافة إلى استنزاف الموارد المائية.

في سياق متصل استنزف الجفاف مخزونات المياه في جنوب المغرب، مما هدد المحاصيل التي تعتمد عليها المنطقة وتسبب في قطع المياه ليلا عن الملايين من قاطنيها. وصنّف تقرير الموارد العالمية "ورلد ريسورسز" العديد من دول المنطقة ضمن "الخاتنة الحمراء" لكثرة الدول المهتدة بالجفاف، فاحتل اليمن المرتبة الـ20، فيما جاءت الجزائر في المرتبة الـ29، وتونس في المرتبة الـ30، وجاءت سوريا في المرتبة الـ31. وتعرّف منظمة اليونسكو ندرة المياه بأنها أي وضع تقل فيه موارد المياه المتجددة عن ألف متر مكعب لكل شخص في العام، وكان هذا المعدل بتونس 440 مترا مكعبا في مارس 2020.

ستاندرد أند بورز تثبت تصنيف الأردن الائتماني عند نظرة مستقرة

تحفيز استثمارات القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وتتوقع الوكالة أن تنخفض مستويات الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بمرور الوقت، على الرغم من ارتفاعها بسبب جائحة كورونا والضغوط الأخرى. وأشد التقييم بعلاقات الأردن القوية مع شركاء التنمية والمجتمع الدولي والذي يشكل الداعم المستمر، وتوفر مصادر السيولة المحلية في النظام المصرفي، بالإضافة إلى موقع الأردن المصانف في سوق اليورو بوند الذي ظهر بشكل واضح في آخر إصدار سندات يوروبوند للمملكة العام الماضي مع فائض في الاكتتاب والحصول على أسعار فائدة منافسة.

بيّن التقرير أن استمرار انتشار فايروس كورونا على الصعيد العالمي وفي الأردن يعني أنه من المتوقع حدوث تعاف بطيء في عام 2021، والذي سوف يزداد تدريجيا خلال الفترة 2021 - 2024. وأكد التقرير أن هذا النمو سيتم دعمه من خلال إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وتحفيز النمو عن طريق الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى

من التأثير السلبي لوباء كورونا على قطاعات اقتصادية مهمة مثل السياحة وأثر ذلك على الاقتصاد الكلي، فقد استطاع الأردن تجنب سيناريوهات أكثر سلبية جراء تدابير الاحتواء التي اتخذتها السلطات في الوقت المناسب، إلى جانب تدخل السياسة المالية والنقدية في حماية الاستقرار الاقتصادي.

الأردن قام بالإصلاحات لمحاربة التهرب الضريبي ولتعزيز الشفافية وخفض كلفة الأعمال لدعم النمو

وبين التقرير أن استمرار انتشار فايروس كورونا على الصعيد العالمي وفي الأردن يعني أنه من المتوقع حدوث تعاف بطيء في عام 2021، والذي سوف يزداد تدريجيا خلال الفترة 2021 - 2024. وأكد التقرير أن هذا النمو سيتم دعمه من خلال إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة وتحفيز النمو عن طريق الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى

وتوقع البنك في تقرير له حول الأفاق الاقتصادية العالمية أن ينمو النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 2.1 في المئة خلال العام الجاري، ما يعكس الضرر الدائم الناجم عن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وأوضح أن التعافي الاقتصادي يتوقف على مدى احتواء الجائحة واستقرار أسعار النفط وعدم تصاعد التوترات الجيوسياسية مجددا في المنطقة وسرعة تعميم لقاح فايروس كورونا.



عملات عائمة لا تعرف مرساها

كيف يكون تعويم العملة إجراء اقتصاديا صحيحا؟

قدرة الاقتصاد على تحمل تقلبات العرض
والطلب تحدد نتيجة التجربة

العملة في إطار برنامج صندوق النقد. وتؤكد تقارير صندوق النقد الدولي، على أن البلدان التي تتسم أهدافها التضخمية بدرجة جيدة من الثبات، تعتمد على مرونة سعر الصرف لتخفيف الضغوط الخارجية.

وتابعت التقارير "يمكن لأسعار الصرف المرنة، أن تكون بمثابة أداة مفيدة لامتناع الصدمات، في مواجهة تقلب تدفقات رؤوس الأموال". وأشارت التقارير كذلك إلى أن هذه الآلية لا تحقق الوقاية الكافية في كل الأحوال، ولاسيما حين تتعطل إمكانية النفاذ إلى أسواق رأس المال العالمية، أو يكون عمق الأسواق محدودا.



صندوق النقد الدولي
أسعار الصرف المرنة
يمكن أن تكون أداة مفيدة
لامتناع الصدمات

وأوضحت التقارير أن "التدخل في سوق الصرف الأجنبي، كان ضمن أدوات سياسات البنوك المركزية المكتملة لسياسة سعر الفائدة، عند التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال". وتحدثت الصندوق أن هذه المناهج المتنوعة قد استخدّمت أيضا أثناء أزمة كورونا، مع فروق كبيرة بين استجابات البلدان.

وحسب بيانات بنوك مركزية حول العالم، يأتي القضاء على السوق السوداء إحدى أهم الإيجابيات لعملية التعويم، إذ يعيد للبنك المركزي دقة قيادة ملف النقد الأجنبي في الدولة، بعيدا عن تحكّم شركات الصرافة والتجار.

كما يقضي "التعويم" على ظاهرة "الدولة" والتي تعني احتفاظ المواطنين بالدولار والإقبال على شراؤه دون سبب، مما يسبب شح السيولة الأجنبية داخل الأسواق.

وكذلك، التعويم يقدم دعما كبيرا في تقليص عجز ميزان المدفوعات، ويدعم تدفقات الاستثمار الأجنبي، وزيادة الصادرات السلعية. ويستفيد أصحاب الأصول العينية مثل العقارات أو المصانع أو الأراضي، من ارتفاع قيمتها دون تأثر مدخراتهم، كذلك الشأن بالنسبة إلى الحائزين على العملات الأجنبية الذين تتضاعف ثروتهم بالعملة المحلية دون مجهود. وبالنسبة لأبرز السلبيات والانعكاسات التي تلاحق التعويم، تتمثل بارتفاع التضخم لمستويات قياسية، إذ صاحب تحرير سعر الصرف ظروفًا اقتصادية صعبة، وهو ما حصل في مصر التي شهدت نسب تضخم عند 35 في المئة بعد التعويم بشهور قليلة. كما تتسبب الاضطرابات المصاحبة في حدوث ركود اقتصادي، وارتفاع مستويات البطالة، مع تضرر المنتجين والمستوردين على المدى القصير.

تتباين الآراء بين من يرى تعويم العملة إجراء اقتصاديا صحيحا يمكن من تعزيز استدامة الاقتصاد وضمان توازن العملة بالارتكاز على تحرير الإنتاج المحلي وكفائه وقوة التجارة الخارجية، وبين من يراه مغامرة قد تدمر القطاعات الاقتصادية خصوصا في البلدان التي لا تمتلك قدرات تصديرية عالية تمكنها من تحمل تقلبات العرض والطلب في سوق الصرف.

لندن - تكافئ بحث الدول حول العالم عن حلول مالية ونقدية للتعافي والتكيف مع الأزمة التي خلفتها كورونا، ومنها تعويم العملة المحلية، الذي يحمل في طياته سيناريوهات متباينة قد تقضي على نتائج إيجابية أو عكسية قد تقلب كل موازين الاقتصاد.

وتلجأ الدول إلى سياسة تعويم عملتها، في حالة اضطرابات الأوضاع المالية والاقتصادية، وتزايد المضاربات في سوق النقد الأجنبي وفقدان البنك المركزي السيطرة عليه. وتؤثر هذه الاضطرابات على أداء ميزان المدفوعات للدولة، وتتسبب في اتساع حجم العجز التجاري، وسط تأثر الصادرات وانكماش الاستثمار الأجنبي الوافد، بسبب تراجع الثقة في مستقبل الاقتصاد.

وحررت دول عدة، مثل الصين والهند والبرازيل والأرجنتين وماليزيا ومصر والمغرب والعراق والسودان، سعر صرف عملتها خلال السنوات والعقود الماضية. لكن هذه التجارب لم يحالفها النجاح بنسبة كبيرة إلا في الصين والهند، بفضل الصادرات المرتفعة وتدني أسعار المنتجات المحلية، ما عزز الإقبال عليها خارجيا ومحليا.

وتعد تجربة تعويم العملة التي شهدتها الولايات المتحدة الأميركية في أوائل فترة الثمانينات من القرن الماضي، من خلال اتجاهها نحو تطبيق نهج الفوائد المرتفعة باعتبارها وسيلة لممارسة عملية التعويم وتنفيذها، من أهم وأشهر تجارب نظام تعويم العملة على مستوى العالم.

إذ كان لهذا النهج النقدي المتبع دور في بلوغ الأهداف المنشودة آنذاك، وعلى رأسها جذب رؤوس الأموال للتمويل لسد عجز الميزانية والنقطة المخصصة لحرب فيتنام ومشروع حرب النجوم.

غير أن اتباع نهج تعويم العملة أدى أيضا إلى رفع تكاليف الاستثمار الذي تبع ارتفاع سعر الفائدة، مما نتج عنه تضرر المصدرين الأميركيين نظرا لارتفاع أسعار سلعهم بالعملة الأجنبية، وبالتالي حدث انكماش اقتصادي، إلى أن لجأت الإدارة الأميركية إلى تطبيق سياسة عكسية.

ويعرف "التعويم" بالسعر العائم أو المحرر لصرف العملة، وهو إحدى الأدوات التي تلجأ إليها إدارة السياسة النقدية بالبنوك المركزية حول العالم لدعم الأنشطة الاقتصادية. ويستهدف التعويم ترك البنك المركزي سعر صرف عملة ما، ومعالجتها مع عملات أخرى، يتحدد وفقا لقوى

العرض والطلب في السوق النقدية. وتختلف سياسات الحكومات حيال تعويم عملاتها، تبعا لمستوى تحرير اقتصادها المحلي، أو قوة تجارتها الدولية، وكفاءة الإنتاج المحلي. وتتعرض أسعار صرف العملات العائمة لتقلبات باستمرار، مع أي تغير يشهده العرض والطلب على العملات الأجنبية، حتى أنها يمكن أن تتغير عدة مرات في اليوم الواحد.

ويتضمن التعويم نوعين، الأول "التعويم الحر" يشمل ترك البنك المركزي سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن، بحسب قوى السوق والعرض والطلب.

ويقتصر تدخل البنوك المركزية في هذه الحالة على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغيير.

ويعد التعويم الحر، المفضل للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة في التعاطي مع عملاتها، بفضل قوة ميزانها التجاري والدعم الذي تقدمه الاقتصادات للعمليات، وتستهدف خفض الواردات أو زيادة الصادرات السلعية.

أما النوع الثاني "التعويم المدار" أو "الموجه" ويعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقا للعرض والطلب، مع تدخل البنك المركزي كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات.

ويعتمد النوع الثاني، على تحديد استجابة مجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، ومستويات أسعار الصرف الفورية والأجلة، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية (السوق السوداء).

**التعويم يقضي على سوق
الصرف السوداء ويحد
من الدولار لكنه قد يرفع
التضخم وينفذ النقد الأجنبي**

وتعتبر السودان أحدث الدول التي طبقت "التعويم الموجه"، بعدما قامت خلال فبراير الماضي بتوحيد سعر صرف العملة المحلية الجنيه أمام الدولار والنقد الأجنبي، في محاولة للقضاء على الاختلالات الاقتصادية والنقدية. ويستهدف السودان من تعويم الجنيه عمليا الاقتراب من سعر السوق السوداء الأضعف كثيرا، نظرا لأن جميع المعاملات تقريبا تحسب بذلك السعر وجاءت خطوة تحرير